

Distr.
GENERAL

ICCD/CRIC(6)/4
13 July 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

اتفاقية مكافحة التصحّر



لجنة استعراض الاتفاقية

الدورة السادسة

مدريد، ٤-٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

البند ٣(أ) و(ب) من جدول الأعمال المؤقت

الآلية العالمية

التقرير المتعلق بأنشطة الآلية العالمية وتقديم التوجيه لها

استعراض سياسات الآلية العالمية وطرائق عملها وأنشطتها

التقرير المتعلق بأنشطة الآلية العالمية وتقديم التوجيه لها واستعراض
سياسات الآلية العالمية وطرائق عملها وأنشطتها

مذكرة من الأمانة*

موجز

١- بناء على الفقرة ٥(د) من المادة ٢١ من الاتفاقية وعملاً بالمقررات ٢٤/م/١-١ و ٢٥/م/١-١ و ١٠/م/٣-١، يُطلب من المدير العام للآلية العالمية، أن يقدم إلى كل دورة عادية من دورات مؤتمر الأطراف، نيابة عن رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقريراً حول أنشطة الآلية العالمية يشمل ما يلي:

(أ) عمليات وأنشطة الآلية العالمية، بما في ذلك فعالية أنشطتها في تشجيع تعبئة الموارد المالية الوفرة وتوجيهها كما أُشير إلى ذلك في الفرع ٤(أ) من مرفق المقرر ٢٤/م/١-١؛

(ب) تقييم مدى توفر الأموال في المستقبل لتنفيذ الاتفاقية فضلاً عن تقييم المقترحات المتصلة بالسبل والوسائل الفعالة لتقديم هذه الأموال؛

(ج) أنشطة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والمنظمات الأخرى ذات الصلة في دعم الآلية العالمية.

٢- وقد يرغب مؤتمر الأطراف في النظر في التقرير المرفق من أجل إجراء الاستعراض الشامل الثالث لسياسات الآلية العالمية وطرائق عملها وأنشطتها، عملاً بالفقرة ٧ من المادة ٢١ من الاتفاقية، ومن المقرر أن يجري هذا الاستعراض أثناء الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف عملاً بالمقرر ٥/م/٦-١.

* تأخر تقديم هذه الوثيقة نظراً لضيق الوقت المتاح بين الدورة الخامسة لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية والدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف.

تقرير المدير العام للآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة
التصحّر المقدم إلى الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف عن طريق
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٨- ١	موجز تنفيذي.....
٦	١٥- ٩	مقدمة.....
٧	٦٩- ١٦	أولاً - التقدم المحرز صوب تعبئة الموارد.....
٧	٦٤- ١٦	ألف - إنشاء بيئة ملائمة لتعبئة الموارد.....
٧	١٩- ١٧	١- التعميم.....
٨	٢٣- ٢٠	٢- إقامة الشراكات.....
٨	٢٥- ٢٤	٣- إدارة المعارف.....
٩	٢٦	٤- استراتيجيات التمويل الوطنية.....
		٥- أمثلة لإجراءات الآلية العالمية على الصعيد القطري ودون
٩	٦٤- ٢٧	الإقليمي والإقليمي.....
١٦	٧٩- ٦٥	باء - إدارة المعرفة، والاتصالات.....
١٦	٦٦- ٦٥	١- مقدمة.....
١٧	٧٠- ٦٧	٢- التوسع: الهوية المؤسسية والاتصالات الاستراتيجية.....
		٣- BBC World Series "Villages on the Front Line"
		(مسلسل على قناة هيئة الإذاعة البريطانية العالمية بعنوان
١٨	٧٣- ٧١	"القرى تتقدم الصفوف").....
١٨	٧٥- ٧٤	٤- المؤتمر الدولي بشأن تكاليف عدم الفعل وفرص الاستثمار.....
		٥- جهاز المعلومات المطور الخاص بتدهور الأراضي ومنهجية
١٨	٧٧- ٧٦	استعراض مجموعة المشاريع المنسقة.....
١٩	٧٩- ٧٨	٦- تصميم استراتيجيات تمويل متكاملة لمكافحة التصحر.....

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	
١٩	٩٨- ٨٠	جيم - مصادر تمويل جديدة ومبتكرة: البرامج الاستراتيجية.....
١٩	٨٣- ٨٠	١- مقدمة.....
٢٠	٨٦- ٨٤	٢- علم الاقتصاد ووسائل التمويل.....
٢٠	٨٩- ٨٧	٣- تغير المناخ وتعريض الخدمات البيئية.....
٢١	٩٢- ٩٠	٤- التجارة والوصول إلى الأسواق.....
٢٢	٩٥- ٩٣	٥- إشراك القطاع الخاص.....
٢٢	٩٨- ٩٦	٦- مشاركة المجتمع المدني.....
٢٢	١٠٤- ٩٩	ثانياً - الدروس المستخلصة.....
٢٣	١١٤-١٠٥	ثالثاً - تعزيز الفعالية المؤسسية للآلية العالمية من أجل تنفيذ الاستراتيجية العشرية
		ألف - تحقيق الانسجام بين الآلية العالمية والاستراتيجية المقترحة لفترة
٢٣	١٠٧-١٠٥	العشر سنوات
٢٤	١١٠-١٠٨	باء - ما يجب القيام به لزيادة التمويل
٢٤	١١١	جيم- علاقات الشراكة
٢٥	١١٢	دال - التعاون بين الآلية العالمية وأمانة اتفاقية
٢٥	١١٤-١١٣	هاء - الإدارة الساعية إلى إحراز النتائج
٢٥	١١٦-١١٥	رابعاً - خلاصة.....

موجز تنفيذي

١- قدم المدير العام للآلية العالمية تقريره هذا إلى الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف وفقاً للفقرة ٥(د) من المادة ٢١ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والمقرر ٥/م أ-٦. وينبغي أن ينظر أيضاً إلى التقرير في ضوء تقرير الآلية العالمية المقدم إلى الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف، مع مراعاة أن التقرير الأخير يقع في فترة تقييم سياسات الآلية العالمية وطرائق عملها وأنشطتها.

٢- وفي الفترة التي يغطيها هذا التقرير، استرشدت استراتيجية الآلية العالمية لتعبئة الموارد بالتغيرات التي شهدتها الهيكل الدولي لتمويل التنمية وتكيفت معها. وترتبط التغيرات المتعلقة بهذا الهيكل المالي بظهور طرائق جديدة لتخصيص الموارد تركز على تعزيز القيادة القطرية، والتحديد القطري للأولويات الإنمائية، وتحسين التنسيق والاتساق بين المانحين. وقد تم أيضاً تعزيز إعادة تكييف الآلية المالية تماشياً مع المقرر ٥/م أ-٧ لمؤتمر الأطراف ومبادرات الأمم المتحدة للإصلاح الرامية إلى تحقيق التناسق على صعيد المنظومة، بما في ذلك في مجال الإدارة البيئية الدولية.

٣- واعتمدت الآلية العالمية نهجاً واسع النطاق بشأن تعبئة الموارد. وتدعو الاستراتيجية إلى الاستيعاب، وإقامة شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وإدارة المعارف، واستحداث استراتيجيات تمويل وطنية من أجل الإدارة المستدامة للأراضي لإنجاز أطر استثمارية تشكل جزءاً لا يتجزأ من البرمجة الإنمائية. وقد تعزز هذا النهج واستلهم بمصادر جديدة وابتكارية للتمويل ومبادرات خاصة من خلال وضع البرامج الاستراتيجية للآلية العالمية، وأيضاً من خلال زيادة التوعية والدعوة عن طريق نشر المعلومات بشأن مبادرات الآلية العالمية وإدارة المعارف فيما يخص تمويل الإدارة المستدامة للأراضي.

٤- وأكد استعراض سياسات الآلية العالمية وطرائق عملها وأنشطتها أن الآلية العالمية تحتاج دائماً أن تكون ابتكارية - وهي فعلاً ابتكارية. وكما يصف هذا التقرير، فإن الاستراتيجيات العملية للآلية العالمية أثبتت أنها فعالة في سياق البيئة التي تعمل فيها الآلية العالمية.

٥- وقد لقي هذا الأمر إقراراً كبيراً بين الهيئات المكونة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وهو يتجلى في هذا التقرير، على سبيل المثال، من خلال النهج الذي توخته الآلية العالمية سنة ١٩٩٩ من أجل التنسيق الفعال لبرامج العمل الوطنية في شكل أطر إنمائية وطنية شاملة واستراتيجيات للحد من الفقر، وأيضاً من خلال نهج الاستراتيجية العالمية الحديث المتمثل في التركيز على استحداث أطر استثمارية شاملة تُدمج في استراتيجيات التمويل الوطنية.

٦- وعلى مدى السنوات الخمس الماضية قامت الآلية العالمية بأنشطة في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، من خلال المشاركة في أكثر من ٢٧ بلداً و١٢ منطقة فرعية. وقدمت الآلية العالمية خدمات أساسية لتحقيق تعبئة ناجحة للموارد فيما يخص الإدارة المستدامة للأراضي. وتشمل هذه الخدمات ما يلي:

(أ) تقديم الدعم التقني في مجال استحداث استراتيجيات تمويل شاملة تجمع بين مصادر التمويل العامة والخاصة والابتكارية؛

(ب) تقديم الخدمات الاستشارية الاستراتيجية لتوسيع نطاق الحصول على التمويل من المصادر غير التقليدية، وذلك مثلاً من خلال التعويض عن الخدمات البيئية والتنفيذ المتسم بالتأزر للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والتكيف مع تغير المناخ والتجارة والقطاع الخاص والحراجه والمجتمع المدني؛

(ج) التعاون مع الشركاء الوطنيين والشركاء من المانحين والدخول في شراكات لتسهيل الاتساق والتكيف مع الأولويات الوطنية في إطار اتفاقية مكافحة التصحر؛

(د) استحداث منتجات معرفية مع الشركاء، لا سيما تحليل جوانب تدهور الأراضي، المرتبطة بالتمويل، كالسياسة الاقتصادية، والإنفاق العام وعمليات استعراض الحوافظ، والتخطيط المؤسسي، والإجراءات المتصلة بالميزانية؛

(هـ) بناء قدرة النظراء الوطنيين على تسيير عمليات تعبئة الموارد تسييراً فعالاً، بما في ذلك العمليات الوطنية المتعلقة بالميزانية؛

(و) تنظيم اجتماعات ومؤتمرات لاستشارة الخبراء، فضلاً عن بعثات مشتركة للمانحين؛

(ز) التفاوض بشأن اتفاقات ملموسة مع المانحين والمؤسسات المالية فيما يتعلق بتمويل البرامج والمشاريع المحلية المتصلة بإدارة الأراضي على نحو مستدام والنابعة من أطر استثمارية شاملة.

٧- وباعتبار أن كل خدمة من الخدمات المذكورة أعلاه موجهة نحو العمليات وتقتضي مفاوضات مطولة وتعاوناً مكثفاً بين مجموعة متنوعة من الفعاليات، يستلزم تحقيق النجاح أحياناً بذل جهود متضافرة على مدى عدة سنوات. ويقدم هذا التقرير العبر الرئيسية المستخلصة في تعبئة الموارد بفعالية، لا سيما فيما يتعلق بالدور الحفاز الذي تؤديه الآلية العالمية في التنسيق وبناء الشراكات؛ ودعم الملكية والزعامة القطريتين؛ وتيسير ما يبذله كل من الحكومات والشركاء في التنمية وغير ذلك من أصحاب المصلحة الرئيسيين من جهود متضافرة ومنسقة؛ ووضع استراتيجيات التمويل الوطنية؛ والشروع في عمليات دون إقليمية أو إقليمية تبني إطار عمل مشترك؛ وإشراك مصادر تمويل مبتكرة ومجموعة أوسع من القطاعات؛ وإشراك أصحاب المصلحة في اتفاقية مكافحة التصحر في تطوير المنتجات والخدمات؛ وصياغة رسائل بسيطة وواضحة وشديدة التركيز.

٨- ويقدم الجزء الأخير من التقرير استعراضاً عاماً لدور الآلية العالمية المتوقع وفعاليتها التنظيمية في سياق الاستراتيجية العشرية لاتفاقية مكافحة التصحر. ووضع سياسات الآلية العالمية وطرائقها التشغيلية وأنشطتها الجيدة حالياً يسمح لها بتنفيذ برنامج العمل المعروف في مشروع الاستراتيجية، لا سيما أن نهج الآلية العالمية في تعبئة التمويل متسق أساساً مع النهج المقترح في الاستراتيجية المقترحة. واتجاه الآلية العالمية جاهز لتعزيز استناداً إلى التوجيه الاستراتيجي المقدم من مؤتمر الأطراف في دورته الثامنة.

مقدمة

٩- تحدد المادة ٢٠ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بوضوح التزامات جميع الجهات المعنية في اتفاقية مكافحة التصحر فيما يتصل بأدوارها ومسؤولياتها المشتركة والمختلفة في تعبئة الموارد. وتتألف مجمل التمويلات المحددة لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر من تمويلات من البلدان الأطراف النامية والمتقدمة المتأثرة، ومن منح وقروض تساهلية وتمويل جديد وإضافي عن طريق مرفق البيئة العالمية، ومصادر مبتكرة أخرى. وفي هذا السياق، تشكل المهمة الموكلة إلى الآلية العالمية والمتمثلة في دعم الإجراءات المفضية إلى تعبئة موارد مالية كبيرة وتوجيهها جزءاً من جهودها الرامية إلى زيادة الكفاءة، وهكذا تكون فعالية الآليات المالية القائمة، كما ورد في المادة ٢١ من الاتفاقية، قد وضعت في السياق المناسب.

١٠- ويُقدم هذا التقرير إلى مؤتمر الأطراف في دورته الثامنة عملاً بالفقرة ٥(د) من المادة ٢١ من الاتفاقية وما تلاها من مقررات لمؤتمر الأطراف تطلب تقديم تقرير إلى مؤتمر الأطراف في كل دورة من دوراته، فضلاً عن المقرر ٥/م أ-٦، الذي "يلاحظ [فيه المؤتمر] أن الاستعراض الشامل الثالث لسياسات الآلية العالمية وأساليب عملها وأنشطتها سيجري في الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف في عام ٢٠٠٧، وذلك في ضوء استعراض الأنشطة التي تضطلع بها الأمانة بمقتضى المقرر ٢/م أ-٦، بهدف تقييم مدى استمرارية أهمية الآلية العالمية وتأثيرها وفعاليتها وكفاءتها في أداء مهام ولايتها بموجب الاتفاقية". وينبغي، لدى النظر في هذا التقرير، أن يؤخذ في الحسبان تقرير الآلية العالمية المقدم إلى دورة مؤتمر الأطراف السابعة لأنه يتزامن مع فترة تقييم سياسات الآلية العالمية وطرائقها التشغيلية وأنشطتها.

١١- ونظراً إلى توافق الآراء المتزايد بشأن الإدارة من أجل تحقيق نتائج في مجال التنمية بوصفها استراتيجية تتيح بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز المراقبة والمساءلة، ترمي بنية هذا التقرير إلى إبراز النتائج بتقديم أمثلة ملموسة لما حققته الآلية العالمية من نتائج كوسيلة لإطلاع مؤتمر الأطراف على التقدم المحرز في تعبئة الموارد من أجل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

١٢- وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، استرشدت استراتيجية الآلية العالمية في مجال تعبئة الموارد بالتغيرات التي حدثت في هيكل تمويل التنمية الدولي وتكيفت معها، وقد شهد هذا الهيكل الدولي ظهور طرائق جديدة لتوزيع الموارد؛ وتقوم هذه الاستراتيجية الجديدة على زيادة الملكية القطرية، وقيام البلدان بتحديد الأولويات الإنمائية، وتحسين التنسيق والمواءمة بين المانحين.

١٣- ويجري تعزيز إعادة تنظيم الآلية العالمية في السياق الأوسع لإصلاح الأمم المتحدة الرامي إلى تعزيز الاتساق على مستوى المنظومة ككل، بما في ذلك في مجال الإدارة البيئية الدولية. وفي هذا الصدد، تركز عمليات الآلية العالمية تركيزاً خاصاً على البلدان الرائدة في تنفيذ مشروع "أمم متحدة واحدة". والمراد بذلك إبراز الحاجة إلى تمويل إدارة الأراضي على نحو مستدام في إطار عمليات "توحيد الأداء". لذلك، ستقوم الآلية العالمية بتعزيز عملياتها بواسطة ترتيبات تعاونية داخل الأمم المتحدة وتحديدًا مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

١٤- ونظراً إلى ما سبق ذكره، أعيد توجيه أهداف خطة عمل الآلية العالمية للفترة ما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦ في سياق المقرر ٥/م أ-٧ الذي "شجع الآلية العالمية على المضي في تعزيز دعمها للأطراف من البلدان النامية المتأثرة عن طريق تنفيذ الاستراتيجية الموحدة والنهج المعزز، على نحو ما ورد في الوثيقة ICCD/CRIC(4)/4".

١٥- ويرز هذا التقرير أيضاً التقدم المحرز في توسيع قاعدة تمويل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر عن طريق موارد تمويل جديدة ومبتكرة ومبادرات خاصة، مثل آليات تمويل التكيف مع تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، والتجارة والنفاز إلى الأسواق، والتعويض عن الخدمات البيئية، ومبادرات الحراة، وتنمية القطاع الخاص، وتنمية المجتمع المدني والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وخلال فترة التقييم، كئفت الآلية العالمية أيضاً أنشطة التوعية والدعاية عن طريق نشر معلومات عن مبادرات الآلية العالمية وإدارة المعارف في مجال تمويل إدارة الأراضي على نحو مستدام. ويقدم الجزء الأخير من هذا التقرير استعراضاً شاملاً لدور الآلية العالمية المتوقع وفعاليتها التنظيمية في سياق الاستراتيجية العشرية لاتفاقية مكافحة التصحر.

أولاً - التقدم المحرز صوب تعبئة الموارد

ألف - إنشاء بيئة ملائمة لتعبئة الموارد

١٦- اعتمدت الآلية العالمية نهجاً واسعاً في تعبئة الموارد يدعو إلى التعميم، وإقامة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وإدارة المعارف، ووضع استراتيجيات تمويل وطنية لزيادة الاستثمارات في إدارة الأراضي على نحو مستدام. ويقوم هذا النهج على إدراك أن ما من كيان يمتلك بمفرده كافة القدرات أو المعارف اللازمة للتصدي لتعقيدات ما تكتسبه ظاهرتا التصحر والجفاف من أبعاد أحيائية جيوفيزيائية وزمنية واجتماعية - اقتصادية وسياسية. وفيما يلي وصف لتلك الدعائم الثلاث.

١- التعميم

١٧- طلب المقرر ٥/م-٦ (٢٠٠٣) إلى الآلية العالمية صراحة تقديم الدعم للبلدان في إدراج برامج عملها الوطنية ضمن استراتيجيات الحد من الفقر والأطر الإنمائية الوطنية. كذلك، كرر المقرر ٥/م-٧ (٢٠٠٥) هذا النداء بتشجيع الآلية العالمية على تكثيف تفاعلها مع المؤسسات المالية الدولية. وبينت التجربة العملية للآلية العالمية على مدى السنوات الثماني الماضية أنه لا سبيل إلى تعبئة تدفقات كبيرة من الأموال دون إدراج اتفاقية مكافحة التصحر وإدارة الأراضي على نحو مستدام في عمليات السياسات والتخطيط والميزانية الوطنية والدولية وفي الأطر الإنمائية الوطنية العامة.

١٨- وترى الآلية العالمية أن التعميم عملية حوار رشيد وإجراءات على الصعيد الوطني وتركز على حسن إدارة الموارد الطبيعية والحد من الفقر. والهدف من ذلك هو إيجاد التزام سياسي يطرح مسألتي تدهور الأراضي والتصحر كأولوية وطنية، إلى جانب إجراءات تبعية لتحسين الأطر السياسية والتشريعية والمؤسسية والتخطيطية. ويقتضي النجاح في التعميم ملكية الحكومات للعملية والحصول على دعم الشركاء في التعاون الإنمائي.

١٩- وتسعى الآلية العالمية إلى تحقيق نتائج بحفز الإجراءات الرامية إلى تعميم اتفاقية مكافحة التصحر على المستوى الوطني في عمليات التخطيط والميزانية. وستكفل النتائج زيادة التدفقات المالية بقدر كبير عن طريق صياغة أطر استثمارية وطنية.

٢- إقامة الشراكات

٢٠- أقامت الآلية العالمية شراكات من أجل تعبئة الموارد مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في حكومات البلدان المتأثرة بالتصحّر والجفاف، ومع القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والجامعات، وشركاء إثمائيين ثنائيين ومتعددي الأطراف. وفي هذا الصدد، تؤدي البرامج الإقليمية والاستراتيجية للآلية العالمية دوراً مهماً في تحديد الشركاء المعنيين الذين قد يساهمون في توسيع نطاق تمويل إدارة الأراضي على نحو مستدام.

٢١- وتقوم هذه الشراكات على مبادئ الثقة والإنصاف والشفافية والمساءلة وإيجاد أوجه التآزر والقيمة المضافة. وتمثلت إحدى النتائج القيمة التي أفضى إليها هذا التعاون في تيسير إقامة حوار منظم بشأن أسباب التصحر والجفاف الأساسية وسبل التصدي لها، وبخاصة اتفاقات تمويل برامج ومشاريع إدارة الأراضي على نحو مستدام.

٢٢- ووفرت هذه الشراكات أيضاً منتدى فعالاً لتحديد أنسب الفعاليات لتولي القيادة في مجالات محددة، وتحديدًا توليد المعارف والتنسيق وتوجيه السياسات وتعزيز المؤسسات ووضع الأطر الاستثمارية. وتمثلت فائدة إضافية أخرى في المساهمة التي قدمها كل شريك، بحسب ميزته النسبية الخاصة، وهو ما يساعد على تفادي الازدواجية واستخدام الموارد استخداماً غير كفاء.

٢٣- واستفادت الآلية العالمية بقدر كبير على مدى السنوات التسع الماضية من الشراكات مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية، من قبيل مصرفي التنمية الآسيوي والأفريقي، وصندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط، و١٧ وكالة ثنائية. واكتست الشراكة المؤسسية مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية - وهو الوكالة المضيفة للآلية العالمية وممولها الرئيسي الذي بلغت منحه السخية الأولى ١٠ ملايين من الدولارات - أهمية خاصة. وعلاوة على ذلك، أقامت الآلية العالمية شراكة عمل متينة مع شعب الصندوق ووحداته الإقليمية والتقنية والإدارية، وأدت إلى زيادات لا يستهان بها في حافظة الصندوق الخاصة بإدارة الأراضي على نحو مستدام. وستواصل الآلية العالمية تعزيز هذه الشراكة وإشراك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تدعيم حافظة إدارة الأراضي على نحو مستدام وفي البحث عن مصادر تمويل مبتكرة.

٣- إدارة المعارف

٢٤- بينت تجربة الآلية العالمية أن من الواجب تعزيز عمليات التعميم الناجحة بأفضل المعارف التقنية وغير التقنية المتاحة فيما يتعلق بجوانب شتى من التصحر. ويشجع ذلك دوماً إيجاد فهم مشترك بين الشركاء المعنيين بالطابع متعدد الأوجه الذي يتسم به التصحر والجفاف.

٢٥- وعلى سبيل المثال، تساعد تحاليل تكاليف تدهور الأراضي وتبعاتها على التنمية الوطنية، وقياس منافع سلع وخدمات النظام البيئي، والمقايضات والخيارات السياسية في مجال إدارة الأراضي على نحو مستدام، إلخ...، على بلورة الحجج اللازمة للتأثير على إصلاح السياسات. وإضافة إلى ذلك، تعزز المنتجات المعرفية المحددة الناجمة عن البرامج الاستراتيجية للآلية العالمية القاعدة المعرفية المتعلقة بمصادر التمويل الجديدة.

٤ - استراتيجيات التمويل الوطنية

٢٦ - تدعم نهج الآلية العالمية في تعبئة الأموال اللازمة لإدارة الأراضي على نحو مستدام استراتيجيات تمويل وطنية تتيح وسيلة فعالة لتحديد الأولويات والقيود والفرص الوطنية ومصادر التمويل الوطنية والدولية. وتستند الاستراتيجيات إلى برامج العمل الوطنية وتحليل عمليات الميزانية المحلية وطرائق تقديم المساعدة وآلياتها الدولية. ويكتسي تحديد موارد تمويل مبتكرة وسبل الوصول إليها أهمية حاسمة. وتُمكن عملية وضع استراتيجيات التمويل الوطنية من إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين في تعبئة التمويلات المحلية والدولية اللازمة لإدارة الأراضي على نحو مستدام.

٥ - أمثلة لإجراءات الآلية العالمية على الصعيد القطري ودون الإقليمي والإقليمي

٢٧ - اتخذت الآلية العالمية على مدى السنوات الأربع الماضية إجراءات في أفريقيا، وفي آسيا والمحيط الهادئ، وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. والإجراءات المتخذة متنوعة بحكم أن نقطة الانطلاق والسياق الخاصين بكل بلد أو إقليم أو منطقة يختلفان من حالة إلى أخرى. ومع ذلك، تُعرض فيما يلي، بصفة عامة، بعض الخدمات الرئيسية التي قدمتها الآلية العالمية بغية النجاح في تعبئة الموارد من أجل إدارة الأراضي على نحو مستدام:

- (أ) تقديم الدعم التقني في وضع استراتيجيات تمويل شاملة تمزج بين مصادر تمويل عامة وخاصة ومبتكرة؛
- (ب) تقديم خدمات استشارية استراتيجية قصد توسيع نطاق الوصول إلى التمويل المقدم من مصادر غير تقليدية، وذلك مثلاً عن طريق التعويض عن الخدمات البيئية، والتآزر في تنفيذ الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، والتكيف مع تغير المناخ، والتجارة، والقطاع الخاص، والحراجة، والمجتمع المدني؛
- (ج) التعاون مع الشركاء الوطنيين والمناخين، وإقامة شراكات من أجل تيسير المواءمة والتكيف مع الأولويات الوطنية لاتفاقية مكافحة التصحر؛
- (د) التعاون مع الشركاء في وضع منتجات معرفية، لا سيما تحليل جوانب تدهور الأراضي المتصلة بالتمويل، كالسياسة الاقتصادية والإنفاق العام وعمليات استعراض الحوافظ، ورسم الخرائط المؤسسية وعمليات الميزانية؛
- (هـ) بناء قدرة النظراء الوطنيين على تسيير عمليات تعبئة الموارد تسييراً فعالاً، بما في ذلك العمليات الوطنية المتعلقة بالميزانية؛
- (و) تنظيم اجتماعات ومؤتمرات لاستشارة الخبراء، فضلاً عن بعثات مشتركة للمناخين؛
- (ز) التفاوض بشأن اتفاقات ملموسة مع المناخين والمؤسسات المالية فيما يتعلق بتمويل البرامج والمشاريع المحلية المتصلة بإدارة الأراضي على نحو مستدام والنابعة من أطر استثمارية شاملة.

٢٨ - وباعتبار أن كل خدمة من الخدمات المذكورة أعلاه موجهة نحو العمليات وتقتضي مفاوضات مطولة وتعاوناً مكثفاً بين مجموعة متنوعة من الفعاليات، يستلزم تحقيق النجاح بذل جهود متضافرة على مدى عدة سنوات. وفي ما يلي بضعة أمثلة مفصلة يمكن أن تعطي فكرة عن عدة نتائج رئيسية حققتها الآلية العالمية. واختيرت الأمثلة بحيث تعكس مراحل مختلفة في العملية. لذلك فهي تقدم تقاطعاً دقيقاً شاملاً لنتائج الآلية العالمية على المستوى القطري ودون الإقليمي والإقليمي.

(أ) المستوى القطري

١٠ زيادة تمويل إدارة الأراضي على نحو مستدام: حالة إثيوبيا

٢٩- أدى التعميم وإقامة الشراكات على نحو فعال في إثيوبيا إلى إعطاء مسائل إدارة الأراضي على نحو مستدام وبرامج العمل الوطنية المزيد من الأولوية في خطة التنمية الحثيثة والمستمرة من أجل القضاء على الفقر، التي تشكل جزءاً من ورقة استراتيجية الحد من الفقر الحالية (٢٠٠٦-٢٠١٠). وتفيد تقديرات أولية بأنه يمكن تخصيص ما يربو عن ٢٥٠ مليون دولار للاستثمارات المتصلة بإدارة الأراضي على نحو مستدام طيلة فترة التنفيذ الممتدة على ٥ سنوات. وسيمثل ذلك زيادة كبيرة مقارنة بالمبالغ المخصصة في سياق ورقة استراتيجية الحد من الفقر الأولى، التي لم تركز تركيزاً كبيراً على الاستثمارات المتصلة بإدارة الأراضي على نحو مستدام.

٣٠- وفي عام ٢٠٠٤، شرعت الآلية العالمية في إدراج أولويات برامج العمل الوطنية ضمن ورقة استراتيجية الحد من الفقر كاستراتيجية لتعبئة الموارد المالية عن طريق الميزانية الوطنية (بما يشمل الإيرادات المحلية ومساعدة المانحين) من أجل تنفيذ برنامج العمل الوطني. وقدمت الآلية العالمية دعماً مالياً وتقنياً إلى سلطة حماية البيئة التي نسقت عملية التعميم. كما قدمت توجيهات بشأن العمل التحليلي وأسدت المشورة بخصوص النهج والمنهجية. وقادت الآلية العالمية، إضافة إلى ذلك، عملية تشاور شاركت فيها الوكالات المانحة والوزارات القطاعية على المستوى الاتحادي، بما في ذلك وزارة المالية والتنمية الاقتصادية، بهدف دعم تخصيص موارد مالية لتنفيذ برنامج العمل الوطني.

٣١- وقدمت الآلية العالمية المزيد من الدعم من أجل تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج العمل الوطني في إطار مبادرة "تير أفريقيا" (Terr Africa) - وهي شراكة بين أصحاب مصلحة متعددين تتعلق بإدارة الأراضي على نحو مستدام في أفريقيا جنوب الصحراء. واختيرت إثيوبيا كأحد البلدان الأربعة المدعومة في إطار مبادرة "تير أفريقيا" استناداً إلى عملية التعميم التي باشرتها الآلية العالمية. ويعمل عدة شركاء ثنائيين ومتعدددي الأطراف آخرين (بما في ذلك البنك الدولي، وحكومة النرويج، ومصرف التنمية الأفريقي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة) مع الآلية العالمية وحكومة إثيوبيا، من خلال مبادرة "تير أفريقيا"، على وضع إطار لزيادة الاستثمار المخصص لأولويات إدارة الأراضي على نحو مستدام وبرنامج العمل الوطني في خطة التنمية الحثيثة والمستمرة من أجل القضاء على الفقر.

٣٢- وعلى مدى السنوات الأربع المقبلة، ستقدم الآلية العالمية المزيد من الدعم إلى الحكومة الإثيوبية من خلال ما يلي:
١٠ تيسير مشاورات المانحين بغية توفير المزيد من التمويل لإدارة الأراضي على نحو مستدام ضمن استراتيجيات المساعدة القطرية الخاصة بإثيوبيا؛ و٢٠ استكشاف مصادر تمويل وآليات غير تقليدية يمكن أن تسهم في تمويل برنامج العمل الوطني؛ و٣٠ دعم إدراج برنامج العمل الوطني في الهياكل والاستراتيجيات الرئيسية للحكومات المحلية؛ و٤٠ وضع نظام رصد لتقصي وقياس تدفقات الاستثمار المتصلة بتنفيذ برنامج العمل الوطني.

٢٠ تعزيز الشراكة في مجال "الإدارة المستدامة للأراضي": حالة بوركينافاسو

٣٣- أفضت خمس سنوات من المشاركة المنسقة للآلية العالمية في بوركينافاسو والعمل المشترك مع الشركاء الملتزمين على الصعيد الوطني والدولي إلى وضع أسس متينة لزيادة الموارد المالية لتمويل الإدارة المستدامة للأراضي في إطار برنامج عمل وقرارات استراتيجية الحد من الفقر للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦.

٣٤- ويسرت المفاوضات بين الآلية العالمية والشركاء الماليين والمؤسسات الوطنية الرئيسية، مثل وزارات البيئة، والمالية، والتنمية الاقتصادية، والزراعة، والثروة الحيوانية، واللامركزية، إدراج برامج العمل الوطنية ومبادئ الإدارة المستدامة للأراضي في ورقات استراتيجية الحد من الفقر.

٣٥- وشمل إطار الإنفاق المتوسط الأجل المؤلف من ثلاث سنوات (الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦) المزيد من الموارد المالية التي بلغت نحو ١٧٥ مليون دولار لتمويل مبادرات في مجال الإنتاجية الزراعية؛ والإدارة المستدامة للأراضي والري؛ وتحسين الثروة الحيوانية والإدارة المستدامة للمراعي؛ وتدابير حفظ المياه؛ وإعادة التحريج؛ والحفاظ على المناطق المحمية. فكانت جهود بناء الشراكات بين الآلية العالمية ومختلف المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف قادرة على جلب مساهمات مالية كبيرة.

٣٦- وعلاوة على ذلك، بدأ الانسجام الكلي في تمويل الإدارة المستدامة للأراضي على الصعيد الوطني يطفو على السطح بسبب وضع استراتيجية تنمية ريفية شاملة تجمع بين مبادرات من قبيل برامج الشراكة القطرية في إطار مرفق البيئة العالمية من أجل الإدارة المستدامة للأراضي، وهي برامج يتولاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويدعمها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والدعم المقدم بواسطة مبادرة "تير أفريقيا" (TerrAfrica).

٣٧- وتمكن استراتيجية التنمية الريفية حكومة بوركينا فاسو في الوقت الراهن من تنسيق دعم المانحين وتحويل الموارد المالية إلى المناطق التي ينتشر فيها الفقر ويشهد فيها تردي الأراضي. وستواصل الآلية العالمية بالتعاون مع شركائها تقديم الدعم لبوركينا فاسو من أجل وضع إطار استثماري يضمن ورقات استراتيجية الحد من الفقر قصد تنفيذ استراتيجية التنمية الريفية.

٣٠ زيادة التمويل من خلال اللامركزية: حالة تونس

٣٨- يركز عمل الآلية العملية في تونس حالياً على توطيد الإنجازات السابقة في مجال تعميم الخطط دون الوطنية من أجل ضمان وجود تمويل طويل الأمد لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وأدرجت الخطط دون الوطنية في المخطط الحادي عشر للتنمية الاجتماعية الاقتصادية (٢٠٠٧-٢٠١١) وما يقترن بها من موارد مالية وطنية. وساهمت الآلية العالمية بعملها المشترك مع الوكالة الألمانية للمساعدة التقنية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مأسسة التخطيط بالمشاركة لوضع خطط دون وطنية.

٣٩- ويعتمد هذا العمل على نجاح الآلية العالمية عبر تعميم برنامج العمل الوطني بوصفه إطاراً استراتيجياً محورياً في معالجة قضايا تردي الأراضي في سياق المخطط العاشر للتنمية الاجتماعية الاقتصادية (٢٠٠٢-٢٠٠٦). وتتجسد الأولوية السياسية المحددة لاتفاقية مكافحة التصحر وبرنامج العمل الوطني في إدراج فصل عن الإدارة المستدامة للأراضي وجهود مكافحة التصحر. وعلاوة على ذلك، رصد في المخطط العاشر مبلغ ١٨,٦ مليون دولار من الموارد المحلية لتمويل ١٥ مشروعاً ذا أولوية في إطار برنامج العمل الوطني، ووضعت هذه المشاريع بتوجيه من الآلية العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، حدثت زيادة إجمالية بنسبة ٢٣ في المائة، أو ٤٠٠ مليون دولار، في اعتمادات الميزانية الوطنية لمكافحة التصحر مقارنة بالمخطط التاسع.

٤٠ - وتعمل الآلية العالمية مع تونس في الوقت الحالي على استكشاف سبل ممكنة أخرى للتأثير في عمليات التخطيط وتحديد اعتمادات الميزانية على الصعيد دون الوطني. إن المساهمات المالية للآلية العالمية ودعمها التقني ساعدا على إيجاد إطار مفاهيمي للتخطيط بالمشاركة لوضع خطط دون وطنية، كما أعانا على بناء توافق الآراء بين الفاعلين الرئيسيين على المستويين الوطني والدولي. ومن المعتمز أن يكتسي إدراج الخطط دون الإقليمية أولوية كبيرة في المخطط الحادي عشر، ما يجعل اتفاقية مكافحة التصحر تجلب المزيد من التمويل من المانحين والمؤسسات المالية الدولية.

٤٠ الاستراتيجية المالية الوطنية الأولى: حالة لبنان

٤١ - مثل النجاح في استكمال استراتيجية التمويل الوطنية معلماً بارزاً في جهود تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر في لبنان. فبرسم هذه الاستراتيجية، استعمل نهج فعال للتوفيق بين آليات التمويل الوطنية وآليات التمويل المقدم من المانحين وآليات التمويل المبتكرة وبين أولويات برنامج العمل الوطني. وفي أثناء وضع الاستراتيجية، شرعت الآلية العالمية في مفاوضات مع المانحين الدوليين لحشد موارد مالية كبيرة. فعلى سبيل المثال، يعد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مشروعاً بقيمة ١٠ ملايين دولار لدعم الأولويات المحددة في الاستراتيجية. وأعدت الآلية العالمية أيضاً مقترحاً متعدد الوكالات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان للحصول على ٦,٥ ملايين دولار من صندوق الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الذي تديره حكومة إسبانيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيستعمل المبلغ في إدراج ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي في عمليتي التخطيط الإنمائي على الصعيدين الوطني والمحلي ووضع الميزانية.

٤٢ - وتركز استراتيجية التمويل الوطنية بوجه خاص على اللجوء إلى القطاع الخاص ليقدم الدعم المالي من خلال مبادرات تجارية مبتكرة. وهناك في الوقت الحالي مقترح يركز على تطوير قطاعي زراعة الكروم (خمر الكروم) والكرامة بلبنان. والهدف من هذه المبادرة تيسير مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ برنامج العمل الوطني وإيجاد فرص اقتصادية من شأنها في النهاية أن تزيد من الاستثمار الكلي في الإدارة المستدامة للأراضي في الوقت الذي تعزز فيه أيضاً التنمية الاجتماعية الاقتصادية للمجتمعات المحلية في المناطق المتردية من خلال النهوض بسلاسل القيمة المستدامة في قطاعي الكروم والخمور.

٤٣ - وبالإضافة إلى ذلك، رفعت عملية وضع استراتيجية التمويل الوطنية درجة الوعي بالقضايا المتصلة بتري الأراضي في الوقت الذي يسرت فيه تعزيز التزام الحكومة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين بتنفيذ برامج عمل ملموسة تتعلق باستراتيجية التمويل الوطني. ففي لبنان، وضعت الاستراتيجية على مدى ١١ شهراً بدعم من الآلية العالمية وتحت إشراف وزارة الزراعة وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الألمانية للمساعدة التقنية ومركز تنمية الأراضي. وأجيزت المنهجية المعتمدة والاستنتاجات المستخلصة من خلال استعمال أدوات تحليلية صارمة والتشاور مع أصحاب المصلحة.

٤٤ - وأحد الأجزاء التي لا تتجزأ من رسم استراتيجية التمويل الوطني عملية التشاور التي شارك فيها كل من وزارة المالية ومجلس التنمية والتعمير (الذي يعادل وزارة التخطيط) ووزارات البيئة، والطاقة، والمياه، والشؤون الاجتماعية، وشتى منظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية. بالإضافة إلى ذلك، ستتعزيز مشاركة المانحين الوطنيين في حوار يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية. وأحد العناصر الرئيسية في نجاح استراتيجية التمويل الوطني مستوى الملكية الرفيع الذي لا يمكن بلوغه من دون المشاركة المنهجية لأصحاب المصلحة الرئيسيين.

٥٥ مواءمة السياسات العامة: حالتا إكوادور والمكسيك

٤٥ - نجّم مباشرة عن عمل الآلية العالمية في المكسيك في مجال مواءمة السياسات العامة سنّ الحكومة وإقرارها قانوناً اتحادياً بشأن التنمية الريفية المستدامة. وساعد التدخل على تحسين الإطار السياساتي الكلي للإدارة المستدامة للأراضي وأثر في عمليات إصلاح الميزانية ودورات التخطيط الإنمائي الريفي. ثم إن الخبرة المكتسبة في التحليل المنهجي لجميع السياسات ذات العلاقة التي يمكن أن تؤثر في إدارة الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة واقتراح تحسينات على الإطار السياساتي الكلي شكلت أساساً متيناً لمساعدة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الأخرى على تحسين الإطار السياساتي المؤاتي دعماً للإدارة المستدامة للأراضي.

٤٦ - واضطلع بالعمل في المكسيك بالتعاون مع المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقدمت الآلية العالمية الدعم التقني والمالي.

٤٧ - واستناداً إلى المعرفة المكتسبة في المكسيك، اشتركت الآلية العالمية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة في تكرار هذه المبادرة في إكوادور من خلال دعم الآلية العالمية من أجل وضع استراتيجية تمويل وطني. وستساعد الآلية العالمية وشركاؤها حكومة إكوادور على ضمان أن تتماشى الخطة الوطنية الجديدة المتعلقة بالتنمية واستراتيجية التنمية الريفية مع مبادئ الإدارة المستدامة للأراضي ومع المعايير وأفضل الممارسات الدولية. ويجري إعداد مجموعة من أدوات دعم البلدان في القيام بنفسها بمواءمة سياساتها العامة.

٦٦ خاتمة

٤٨ - تقدم الأمثلة المذكورة أعلاه لمحة عامة عن النهج المشتركة وإن كانت مختلفة التي اعتمدها الآلية العالمية من أجل حشد الموارد بوصفها نتيجة لسياقات إقليمية واجتماعية اقتصادية وسياسية محددة تؤثر في الإجراءات القطرية. وتجسد هذه الأمثلة الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها الآلية العالمية، وقد أفضت إلى نتائج ملموسة. ويجري تنفيذ أنشطة مماثلة، أو هي في طور الإعداد، سواء بوصفها مبادرات معززة من المرحلة الثانية أو بوصفها ردوداً جديدة شاملة لتعبئة الموارد المالية من أجل الإدارة المستدامة للأراضي. والبلدان التالية أسماؤها مدرجة حالياً في برنامج عمل الآلية العالمية: إثيوبيا والأرجنتين والأردن وإريتريا وإكوادور وأوغندا وباكستان والبرازيل وبوركينا فاسو وبيرو وتونس والجزائر وجنوب أفريقيا وسوازيلند وسوريا وغانا وغواتيمالا وقيرغيزستان وكازاخستان والكاميرون وكينيا ولبنان ومالي والمغرب والمكسيك وموزامبيق ونيكاراغوا وهندوراس.

(ب) المستويان دون الإقليمي والإقليمي

١٠٠ شراكة استراتيجية من أجل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر: حالة بلدان آسيا الوسطى

٤٩ - قادت الآلية العالمية عملية بناء شراكة في آسيا الوسطى بلغت ذروتها بوضع برنامج استثماري على مدى ١٠ سنوات بقيمة ١,٥ مليار دولار. ووضع البرنامج، المسمى مبادرة بلدان آسيا الوسطى لإدارة الأراضي، بالتعاون مع مصرف التنمية الآسيوي وبدعم من الشراكة الاستراتيجية لمكافحة التصحر في آسيا الوسطى.

٥٠- والمبادرة عبارة عن شراكة ساهمت فيها بلدان وجهات مانحة متعددة في إطار مرفق البيئة العالمية ومدتها ١٠ سنوات وتسعى إلى تحديد القدرات الإنتاجية للأراضي وضمان مستقبل بشري وبيئي لبلدان آسيا الوسطى قابل للتكيف. وتبلغ قيمة المشاريع الجارية التي استهلكت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ ما مقداره ١٥٥ مليون دولار، وقد وفرت جزءاً منه بلدان المنطقة نفسها (٢٥ مليون دولار) ومرفق البيئة العالمية (٢٠ مليون دولار) والمناخون (١١٠ ملايين دولار).

٥١- وللتصدي لأسباب التصحر بفعالية، وضعت الآلية العالمية اتفاق الشراكة الاستراتيجية الذي جمع بين الآلية العالمية ومصرف التنمية الآسيوي ومشروع اتفاقية مكافحة التصحر لوكالة الألمانية للمساعدة التقنية والوكالة الكندية للتنمية الدولية. ومنذئذ، أصبح الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق القاحلة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي، أطرافاً في اتفاق الشراكة الاستراتيجية.

٥٢- ومنذ وضع الشراكة الاستراتيجية، استهلكت هذه الأخيرة عدداً من الأنشطة المشتركة في آسيا الوسطى. وأجرت الآلية العالمية ومصرف التنمية الآسيوي تحليلاً لاستيعاب التحديات والفرص في معالجة تردي الأراضي. ونظمت بعثات استشارية مشتركة مع الشركاء، ووفرت الآلية العالمية بناء القدرات لجهات الاتصال لمساعدتها على إدارة عملية التشاور. ومهدت هذه الأنشطة التحضيرية السبيل أمام منتدى طشقند دون الإقليمي الذي نظّمته الآلية العالمية في عام ٢٠٠٣ وأفضت إلى إنشاء إطار العمل المشترك لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر الذي ضمن التزام الجهات المانحة على الأجل الطويل.

٥٣- وقادت مفاوضات الآلية العالمية مع رؤساء الدول إلى إنشاء أفرقة وطنية عاملة معنية باتفاقية مكافحة التصحر. وتحولت هذه الأفرقة اليوم إلى اللجنة التوجيهية الوطنية لمبادرة بلدان آسيا الوسطى لإدارة الأراضي. كما عملت الآلية العالمية بشكل وثيق مع مصرف التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الزراعية لإدراج اتفاقية مكافحة التصحر في أطرها البرنامجية. وأثمرت هذه العملية نتائج ملحوظة، أي تخصيص مصرف التنمية الآسيوي ٤٥٠ مليون دولار على مدى ١٠ سنوات، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الزراعية نحو ٥ ملايين دولار لقرغيزستان و ٢٠ مليون دولار لطاقجيكستان على مدى ٥ سنوات، و ١٠ ملايين دولار لكازاخستان.

٥٤- ونتيجة لهذه الجهود، هناك اليوم تدفق كبير للموارد المالية التي تستعمل في مكافحة تردي الأراضي بفعالية والحد من الفقر. وتبين حالة آسيا الوسطى إمكان تعاون البلدان مع الجهات المانحة الدولية على العمل البناء على تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر وتقديم نموذجاً عالمياً للتعاون على حل المشاكل، كما أقرت بذلك الدورة الخامسة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية التي عقدت في بوينس آيرس بالأرجنتين.

٢٠ التعاون بين بلدان الجنوب: حالة "حلقة العمل الدولية بشأن اللامركزية والتنمية الدولية في المناطق القاحلة" (SolArid)

٥٥- قطع برنامج التعاون الجديد بين بلدان الجنوب الذي وضعته الآلية العالمية، والمسمى حلقة العمل الدولية بشأن اللامركزية والتنمية الدولية في المناطق القاحلة (SolArid)، أشواطاً طويلة في السنتين الأخيرتين. وتمثل أحد التطورات المهمة في توقيع اتفاق بين الآلية العالمية وتجمع الساحل والصحراء (CEN-SAD)، وهو منظمة حكومية دولية تتألف من بلدان الصحراء والساحل، لإنشاء تجمع للجهات المانحة الجديدة والتقليدية، من أجل توجيه الاستثمار للتنمية الريفية المستدامة.

٥٦- وإذ تعترف حلقة العمل الدولية بشأن اللامركزية والتنمية الدولية في المناطق القاحلة بأن التعاون بين بلدان الجنوب يحتاج إلى المزيد من الدعم المتسق في شكل بناء قدرات وتمويل (المقرر ٥/م أ-٦)، فقد وفرت إطاراً لشبكة دائمة لتبادل الخبراء في استراتيجيات تعبئة الموارد لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر كما توضح الأبعاد المحددة لبلدان الساحل فيما يتعلق بالاتفاقية. ويجمع البرنامج بين بلدان منطقتي الصحراء والساحل في إطار تعاوني. والبلدان المعنية هي: بوركينا فاسو وتشاد وتونس والجزائر والجمهورية العربية الليبية والسنغال ومالي والمغرب وموريتانيا والنيجر.

٥٧- ونظمت بواسطة البرنامج حلقة عمل دولية في الفترة من ١٣ إلى ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ في مراكش بالمغرب بشأن "اللامركزية والتنمية المحلية في المناطق القاحلة: السعي نحو التآزر والتضامن". وقدمت حلقة العمل مبادئ توجيهية لبرنامج عمل "حلقة العمل الدولية بشأن اللامركزية والتنمية الدولية في المناطق القاحلة" الذي يركز على الدراسات الاستراتيجية واللامركزية والتنمية المحلية والتنمية المستدامة لنظام الواحات البيئي.

٥٨- ومتابعة للموضوع، نُظمت سلسلة من المنتديات الإلكترونية وستستمر على مدى عام ٢٠٠٧ مركزة على تبادل المعلومات والدروس المستخلصة من التجارب الوطنية الناجحة في إطار حلقة العمل الدولية بشأن اللامركزية والتنمية الدولية في المناطق القاحلة. وكان موضوع المنتدى الإلكتروني الأول "اللامركزية وإدارة الموارد الطبيعية: تجربة مالي"، والثانية عن "التنمية الريفية المتكاملة وإدارة الموارد الطبيعية: التجربة المغربية"، وقد نظما في الفترتين من ٢٣ نيسان/أبريل إلى ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٧ ومن ١٥ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ على التوالي.

٥٩- وبالمثل، عقدت حلقة عمل دولية عن "تمكين المرأة من الاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي" في باماكو، مالي، في الفترة من ٥ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وجمعت حلقة العمل خبراء في قضايا الجنسانية وإدارة الموارد الطبيعية وساعدت على تحديد النهوج والمنهجيات لإقامة شراكات متعددة الفاعلين ومبتكرة تعزز قدرة الشبكات النسائية على الاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي. فقد أصبحت الأبعاد الجنسانية للإدارة المستدامة للأراضي محل تركيز خاص في الآلية العالمية.

٣٠ مبادرة "تير أفريقيا" (TerrAfrica)

٦٠- أفضى عمل الآلية العالمية في إثيوبيا وأوغندا وبوركينا فاسو وغانا إلى اختيار هذه البلدان كبلدان رائدة في إطار مبادرة "تير أفريقيا" (TerrAfrica). وتدعم الآلية العالمية ومبادرة "تير أفريقيا" (TerrAfrica)، بريادة البلدان المعنية، حكومات هذه البلدان الأربعة من أجل وضع أطر شاملة للاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي بوصفها أساساً لحشد الموارد وتنسيق دعم المانحين لهذه الإدارة. وسيسهل الإطار الاستثماري للإدارة المستدامة للأراضي التدرج بالاستثمارات في هذا المجال من خلال تعبئة مختلف الآليات المالية، بما فيها برنامج الاستثمار الاستراتيجي لمرفق البيئة العالمية.

٦١- ومن المتوقع أن تكون مبادرة "تير أفريقيا" أداة سياساتية واستراتيجية قوية في حشد الدعم وكم هائل من الأموال وغيرها من الموارد لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. وبناء على ذلك قامت الآلية العالمية بدور رئيسي في ضمان أن تلي الشراكات احتياجات تنفيذ الاتفاقية. وبذا تكمل المبادرة جهود الآلية العالمية في تعزيز الإجراءات المفضية إلى تعبئة الموارد لتنفيذ الاتفاقية.

٦٢- وقامت الآلية العالمية بالعديد من الأنشطة دعماً لإطلاق مبادرة "تير أفريقيا" وتنفيذها. وأدت الآلية الدور الرئيسي في وضع استراتيجية المشاركة القطرية في إطار المبادرة، تشكل هذه الاستراتيجية دليلاً جامعاً عن كيفية إدارة عملية المشاركة في إطار المبادرة. ووضعت الآلية العالمية أيضاً أدوات لتعزيز الفهم الموحد لمفهوم تعميم الإدارة المستدامة للأراضي. ومن المتوقع استعمال الأدوات والمبادئ التوجيهية في تعزيز القدرات في مجال تعميم الإدارة المستدامة للأراضي على الصعيد القطري. كما تعمل الآلية العالمية على وضع مبادئ توجيهية من أجل تمويل الإدارة المستدامة للأراضي تمويلًا يتسم بالفعالية وإطار سياساتي شامل بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة.

٦٣- ولما كانت الآلية العالمية شريكاً فعالاً لمبادرة "تير أفريقيا"، فقد شاركت في الاجتماعات المنظمة في إطار هذه المبادرة وساهمت في استضافتها وفي تمويلها. فقد شاركت الآلية العالمية، على سبيل المثال، تحت رعاية "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا" (نيباد)، في تمويل اجتماع جوهانسبرغ الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وفي تنظيم مشاورات روما التي جرت في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وتعاونت الآلية العالمية مع أمانة مرفق البيئة العالمية في تنظيم دورة خاصة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في بوركينافاسو لإقرار برنامج الاستثمار الاستراتيجي في هذا الاجتماع.

٤٠ خاتمة

٦٤- بينت أنشطة الآلية العالمية دون الإقليمية والإقليمية، أيضاً، سبلاً فعالة يمكن تعبئة موارد مالية كبيرة بواسطتها لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. وتشمل المبادرات دون الإقليمية التي يجري بالفعل تنفيذها، أو هي على وشك استهلالها ما يلي: الإدارة المستدامة للأراضي القاحلة (SALAM) في بلدان مجلس التعاون الخليجي والدول العربية المجاورة؛ والتنفيذ السآزري للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في جنوب شرقي آسيا والصين؛ والشراكة من أجل تمويل الإدارة المستدامة للأراضي في منطقة إيغاد (IGAD) دون الإقليمية؛ والشراكة الاستراتيجية من أجل الإدارة المستدامة للأراضي في جنوبي أفريقيا؛ ومبادرة جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية؛ ومبادرة الشراكة من أجل الإدارة المستدامة للأراضي في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة الكاريبي؛ وبرنامج النهوض بالاستثمار وبناء القدرات من أجل تمويل الإدارة المستدامة للأراضي في ميسوامريكا؛ وإدراج الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ضمن إطار اتفاق المفوضية الأوروبية بشأن أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ.

باء - إدارة المعرفة، والاتصالات

١- مقدمة

٦٥- إن إدارة المعرفة، والاتصالات، عامل مهم في المساعدة على تعزيز أثر عمليات الآلية العالمية إلى أقصى حد. واستجابةً للمقرر ٩/م أ-٣، رسمت الآلية العالمية استراتيجية في مجال الاتصالات وما يقترن بها من أدوات اتصالات ونظم لإدارة المعلومات لزيادة الوعي بالاتفاقية وتعزيز تنفيذها بفعالية.

٦٦- وأتاحت السنة الدولية للصحارى والتصحر في عام 2006 للآلية العالمية فرصة مثالية لاستعمال استراتيجية وأدوات الاتصالات الجديدة استعمالاً مفيداً. ومن النتائج الرئيسية ما يلي:

(أ) التوسع عبر اتخاذ الآلية العالمية هوية مرئية جديدة وموقعاً أفضل على الإنترنت والتسويق الإلكتروني والنشرات الإخبارية بواسطة البريد الإلكتروني والمنتديات الإلكترونية ووسائل الاتصال على الخط ومجتمعات الممارسة والمنشورات والمواد الإعلامية؛

(ب) و "BBC World Series "Villages on the Front Line" (مسلسل على قناة هيئة الإذاعة البريطانية العالمية بعنوان "القرى تتقدم الصفوف")؛

(ج) ومؤتمر دولي بشأن تكاليف عدم الفعل وفرص الاستثمار في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة؛

(د) و منشور رئيسي مشترك بين الآلية العالمية ومرفق البيئة العالمية بمناسبة اليوم الدولي للصحارى والتصحر والجمعية الثالثة لمرفق البيئة العالمية بشأن "حشد الموارد وحالة تمويل الأنشطة المتعلقة بتري الأراضي؛"

(هـ) ووضع جهاز المعلومات المالية الجديد عن تدهور الأراضي ومنهجيات رسم خرائط تمويل المانحين لاتفاقية مكافحة التصحر.

٢- التوسع: الهوية المؤسسية والاتصالات الاستراتيجية

٦٧- يعمل فريق الاتصالات على استعمال قنوات مبتكرة لإذكاء الوعي وتبادل المعلومات وحفز الحوار وتوليد المعرفة بهدف تمكين الفئات المعنية بالآلية العالمية من تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. وقد أقرت الإبداعات الآلية العالمية على الوصول إلى جماهير لم تكن تشارك في النقاش حول تدهور الأراضي والتصحر.

٦٨- وقد أشيد بالقيام مؤخراً بوضع هوية مرئية للآلية العالمية وإطلاق موقعها على الإنترنت لتشجيعهما على تعزيز فهم نهج الآلية وعملها في مجال حشد الموارد. وأثبتت استراتيجية التسوق الإلكتروني والنشرات الإخبارية عبر البريد الإلكتروني فعاليتها في الوصول إلى المزيد من الفئات المعنية، وينعكس ذلك في تلقي أكثر من ٤.٠٠٠ شخص ومنظمة النشرات الإخبارية.

٦٩- وعلاوة على ذلك، كانت مجتمعات الممارسة القائمة على الإنترنت، مثل المنتديات الإلكترونية، تحظى بالشعبية لدى الفئات المعنية باتفاقية مكافحة التصحر لوجهة الموضوع وللطريقة التي تيسر بها التفاعلات السهلة والفعالة من حيث التكلفة. ومن الأمثلة على ذلك مجتمع الممارسة النموذجي المعني بقضايا الجنسانية والأراضي الذي جمع ٨٠ مشاركاً من بلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية في إطار حوار منظم أدارته الآلية العالمية. وبالمثل، ساعد الملف الصحفي الذي وضع في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والمؤلف من ورقات وكتيبات وصحف وقائع على توضيح دور الآلية العالمية وعملها.

٧٠- والعدد المتزايد للطلبات على مبادرات الآلية العالمية المفيدة والناجحة التي ينبغي تكرارها في مناطق أخرى مؤشر واضح على أن هذه الأدوات الإعلامية تحقق الأثر المرغوب وأن الآلية العالمية تحرز تقدماً راسخاً نحو تحقيق تطلعاتها بأن تصبح مركزاً للتميز في توفير خدمات استشارية استراتيجية في مجال التمويل وتوليد المعرفة المناسبة بشأن القضايا المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي بغرض تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

٣- "BBC World Series Villages on the Front Line" (مسلسل على قناة هيئة الإذاعة البريطانية العالمية بعنوان "القرى تتقدم الصفوف")

٧١- اشتركت الآلية العالمية في تمويل هذا المسلسل وأنتج بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون والمعهد الدولي للبيئة والتنمية والمنظمة الدولية لحفظ الطبيعة وقناة ويب - تي في (Web-TV) و"وان بلانيت بيكتشرز" (One Planet Pictures) وغير ذلك.

٧٢- وتضمن المسلسل ثمانية أفلام وثائقية بينت كيف تتخذ المجتمعات المحلية المتأثرة إجراءات لمكافحة التصحر وتحسين سبل عيشهم. والبلدان التي ظهرت في هذا المسلسل هي الأردن وإسبانيا وتترانيا والصين وكوستاريكا والمغرب والنيجر وهايتي والهند. واستهل المسلسل برنامج "بي بي سي وورلد دبييت" (BBC World Debate) الذي شارك فيه رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمدير العام للآلية العالمية ومجموعة من ستة خبراء من منظمات حكومية وغير حكومية.

٧٣- وبين تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أذيعت السلسلة نحو ٧٠ مرة على قناة بي بي سي وورلد وشاهدها الناس في أكثر من ٢٠٠ بلد وإقليم. كما وزعت السلسلة على تي في إي إيزيا باسيفيك (TVE Asia Pacific). وكشفت دراسات استقصائية مستقلة عن أن السلسلة سجلت باستمرار أعلى نسب من الاستحسان وصلت إلى ٩٠ في المائة من بين مجموعة من المشاهدين (مقارنة بجميع البرامج المستقصاة).

٤- المؤتمر الدولي بشأن تكاليف عدم الفعل وفرص الاستثمار

٧٤- في إطار السنة الدولية للصحارى والتصحر، نظمت اللجنة العلمية الفرنسية لمكافحة التصحر، بالتعاون مع وزارة الخارجية الفرنسية والآلية العالمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة ووزارة الخارجية الإيطالية، مؤتمراً دولياً بشأن تكاليف عدم الفعل وفرص الاستثمار في المناطق المتأثرة. وقدم الدعم كل من البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية والوكالة الألمانية للتعاون التقني ومرصد الصحراء الكبرى والساحل.

٧٥- وركز المؤتمر على التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لتردي الأراضي وطرائق قياسها، وعلى معدلات العائدات الاقتصادية للمشاريع في المناطق القاحلة وعلى عوامل النجاح والمآزق في سلاسل الإمداد من المنتج إلى المستهلك. وأظهر المؤتمر أن الاستثمار في الأراضي القاحلة مجز اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً، وأوصى بوضع إطار مشترك لتقييم آثار التصحر في عين المكان وخارجه والنماذج الدقيقة لتحديد العائدات للإدارة المستدامة للأراضي.

٥- جهاز المعلومات المالية المطور الخاص بتدهور الأراضي ومنهجية استعراض مجموعة المشاريع المتناسقة

٧٦- منذ انعقاد مؤتمر الأطراف السادس، شهد جهاز المعلومات المالية المطور الخاص بتدهور الأراضي تطوراً كبيراً تُوج بتدشين بوابة جديدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وبدعم من البنك الدولي، جعل ذلك التطور من جهاز المعلومات مصدراً قيماً للمعلومات العالية الجودة والموثوقة عن موارد التمويل والفرص المالية وتدفقات الاستثمار المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وبوجه خاص، فإن الخبرة المكتسبة من جمع المعلومات للاستفادة منها في

جهاز المعلومات المالية قد أتاحت للآلية العالمية إساءة المشورة السديدة للفريق العامل المخصص للمنهجيات التحليلية ونماذج الإبلاغ من أجل تحسين الإبلاغ المالي.

٧٧- وإن مساهمة الآلية العالمية في عمل الفريق العامل المخصص تقوم إلى حد كبير على التجارب التي اكتسبتها والدروس التي استخلصتها من العمل المنجز على مدى عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. ففي تلك الفترة، قامت الآلية العالمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية باستعراض مجموعة المشاريع من أجل قياس نطاق تدهور الأراضي المتعلق باتفاقية مكافحة التصحر ونصيب الأنشطة المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي من مجموعة قروض ومنح صندوق التنمية الزراعية. واستناداً إلى هذه التجربة، يجري العمل حالياً على وضع منهجية مشتركة كفي تعمل بها المؤسسات المالية الدولية المهتمة. وتقوم هذه المنهجية على مجموعة من معايير الانتقاء، من بينها رموز الأنشطة ذات الصلة كانت قد وضعتها الآلية العالمية، بالإضافة إلى معالم ريو التي وضعتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٦- تصميم استراتيجيات تمويل متكاملة لمكافحة التصحر

٧٨- إن برنامج التعليم المنظم المسمى "تصميم استراتيجيات تمويل متكاملة لمكافحة التصحر"، الذي وضعته الآلية العالمية، قد بات وسيلة فعالة لتسهيل تبادل المعارف والاستراتيجيات بين النظراء في التفاوض على زيادة التمويل المقدم لاتفاقية مكافحة التصحر. وقد نُظمت الدورة التدريبية الأولى للبلدان الناطقة بالفرنسية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في تونس. فأتاحت للجهات رفيعة المستوى التي تتخذ القرارات محفلاً تقوم فيه بالتمرين المنظم على كيفية وضع استراتيجية تمويل متكاملة من أجل تعبئة التمويل اللازم لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي.

٧٩- وقد اتخذت الآلية العالمية هذه المبادرة استجابة لطلبات بلدان في غرب آسيا وشمال أفريقيا. ويجري تنفيذ البرنامج في إطار البرنامج الإقليمي للتنمية المستدامة في مناطق الأراضي الجافة في غرب آسيا وشمال أفريقيا (The WANA Program) وتشارك فيه كل من الأردن وتونس والجزائر والجمهورية العربية الليبية وجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية والسلطة الفلسطينية والسودان وعمان ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن. وتستفيد المبادرة من خبرة الآلية العالمية في تعبئة الموارد وإدخال برامج العمل الوطنية في صميم عمليات التخطيط الوطنية وأطر العمل الإنمائية الأوسع. وصندوق الأوبك للتنمية الدولية والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون هما الجهتان الرئيسيتان الممولتان لهذا البرنامج.

جيم - مصادر تمويل جديدة ومبتكرة: البرامج الاستراتيجية

١- مقدمة

٨٠- لا بد من استخدام مصادر تمويل جديدة وموارد عامة وخاصة مبتكرة، ولا غنى عن إشراك قطاعات لم يكن لها تقليدياً دور في تنفيذ الاتفاقية. فالآلية العالمية وضعت برامج استراتيجية حتى تستفيد من الفرص المتاحة لتعبئة الموارد، وذلك، مثلاً، عن طريق القطاع الخاص، وآليات السوق، والتجارة، والمؤسسات الخاصة، ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك مختلف آليات التمويل المتعلقة بتغير المناخ.

٨١- وليست البرامج قائمة بذاتها بل إنها جزء من استراتيجيات تمويل وطنية. فالبرامج الاستراتيجية، التي عرفت بقدرتها على زيادة تدفقات الاستثمار لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، تدعم عمليات الآلية العالمية على المستويين القطري و(دون) الإقليمي، إذ توفر قاعدة معرفية وشبكات وشراكات مع مؤسسات وخبراء رئيسيين.

٨٢- وتركز الاهتمام أثناء الفترة المستعرضة على البحث التحليلي لتقييم الجدوى والاقتصاد السياسي والبناء المؤسسي لبعض من تلك المصادر الجديدة والمبتكرة بغية تحديد المداخل الملائمة وأوجه التكامل مع الآلية العالمية. واتساقاً مع نداء الآلية العالمية من أجل: "تقديم المشورة، بناء على طلب، إلى الأطراف بشأن الأساليب الابتكارية للتمويل ومصادر المساعدة المالية، وبشأن تحسين تنسيق أنشطة التعاون على الصعيد الوطني" [الفقرة ٥ (ب) من المادة ٢١]، قدمت للبلدان أدوات استراتيجية وحزم ابتكارية وخدمات استشارية مالية.

٨٣- وعلاوة على ذلك، تشهد بعض المجالات تطوراً سريعاً، والآلية العالمية ترصد وتستكشف فرص التعاون بين الجنوب والجنوب وإقامة شراكات ثلاثية. وهذه الأنواع من الشراكات ما برحت تشكل مصادر تمويل متزايدة الأهمية، نظراً لأن البلدان النامية المتضررة، كالصين والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا، صارت بدورها جهات مانحة ناشئة.

٢- علم الاقتصاد ووسائل التمويل

٨٤- يرمي برنامج علم الاقتصاد ووسائل التمويل إلى بناء المعارف وإنشاء شبكات وشراكات حول المسائل الجوهرية والآليات والوسائل ذات الصلة من أجل تعبئة الموارد المالية. وهو يسعى إلى تحقيق ذلك من خلال البحث التطبيقي والتركيز على المسائل الاقتصادية التي تمس سياسات وتمويل الأنشطة المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي. وقد أجري عدد من التحليلات والتقييمات ضمن برنامج علم الاقتصاد ووسائل التمويل الذي وضعته الآلية العالمية.

٨٥- وأنجزت الآلية العالمية دراسة في أوغندا عن عمليات وضع الميزانية وأدوات التمويل المراد بها تعزيز الجهود التعميمية الجاري بذلها في عمليات التخطيط الوطنية، حيث إنه تبين أن البلد سيستفيد أكثر من فرص تمويل ممكنة عن طريق تفهم أعمق لعملية وضع الميزانية الوطنية. وركزت الدراسة على: (أ) العمليات التي تربط الخطط الاستراتيجية بأطر تخصيص الموارد؛ (ب) تنفيذ أطر العمل ووسائل التمويل؛ (ج) التمويل والمساعدة الخارجيين.

٨٦- إن المناهج الشاملة للقطاعات والمناهج المستندة إلى برامج قد باتت، بشكل متزايد، نماذج مفضلة للتعاون في مجال التنمية المالية والتقنية. وطلبت الآلية العالمية مؤخراً إجراء دراسة تتناول العناصر الجوهرية في المناهج الشاملة للقطاعات بوصفها سياسة واستراتيجية تركز على قطاع معين دون سواه ولها برنامج نفقات واحد وإطار إداري متفق عليه وتقدم توصيات بشأن المداخل المحتملة التي يمكن أن تستفيد منها الاتفاقية.

٣- تغير المناخ وتعويض الخدمات البيئية

٨٧- يرمي البرنامج الاستراتيجي المتعلق بتغير المناخ وتعويض الخدمات البيئية إلى زيادة تدفقات التمويل من أجل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر عن طريق فتح قنوات للتمويل وتعويض الخدمات البيئية المتعلقة بتغير المناخ (التخفيف والتكيف). وتحديداً، فإن آليات التمويل المتعلقة بمسائل تغير المناخ تشكل مصدراً واعداً بتمويل جديد يمكن الحصول عليه عن طريق البرامج والمشاريع ذات الصلة بالأنشطة المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي، نظراً للصلات الوثيقة التي تربط بين تغير المناخ وتدهور الأراضي.

٨٨- وبرنامج تغير المناخ وتعويض الخدمات البيئية كان رائداً في إنجاز مشاريع في إكوادور ونيكاراغوا تعلقت بألية التنمية النظيفة دعماً لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. وعلى غرار ذلك، تقوم الآلية العالمية بدعم عملية وضع استراتيجية لآلية التنمية النظيفة في المغرب عن طريق توضيح الروابط القائمة بين تغير المناخ وتدهور الأراضي. ويجري وضع استراتيجيات مشابهة لتنفيذها في القرن الأفريقي وآسيا الوسطى.

٨٩- ودعماً لإدماج مصادر التمويل المبتكرة في استراتيجية التمويل الوطنية لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي، تعكف الآلية العالمية على استحداث أدوات للتصدي لتغير المناخ وتعويض الخدمة البيئية والإدارة المستدامة للأراضي. ومن أدواتها معلومات سهلة الفهم بشأن آليات التمويل القائمة حالياً (التنفيذ المشترك لآلية التنمية النظيفة وأسواق الكربون التطوعية) وآليات التمويل الآخذة في الظهور (التكيف وتلافي إزالة الأحراج) إلى جانب طرائق متصلة بذلك، ومعايير الاستحقاق، والعلاقة باتفاقية مكافحة التصحر، وسبل الحصول على تلك الموارد.

٤- التجارة والوصول إلى الأسواق

٩٠- أحدث برنامج التجارة والوصول إلى الأسواق بغية إيجاد بيئة مواتية من أجل زيادة فرص حصول الأنشطة المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي على التمويل بشكل عام عن طريق التركيز على التجارة وفرص دخول السوق لزيادة الاستثمارات في الأراضي الجافة. وقد نشأت شركات جديدة من أجل إدخال التجارة في صميم عمليات تنفيذ الاتفاقية على المستوى الدولي والوطني والمحلي. وكجزء من دراسة ما للأنشطة المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي من آثار في النظام التجاري وفي سبل كسب العيش في المناطق المتدهورة، نظم كل من الآلية العالمية والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة مؤتمراً عقد في الفترة من ٢٩ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير ٢٠٠٧ بغية إيجاد سبل لتشجيع الاستثمار في الأنشطة المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي عن طريق التجارة والوصول إلى الأسواق. وأسفر الحوار عن توصيات أساسية.

٩١- كما تعمل الآلية العالمية مع مبادرة التجارة الأحيائية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) من أجل إدراج مبادئ الإدارة المستدامة للأراضي في مدونة الممارسات النازمة للاستخدام المستدام لمنتجات التنوع الأحيائي من خلال تنمية التجارة والأسواق. وقد بدأ تنفيذ مشروعين رائدين في إكوادور وأوغندا لدعم الاستثمار في المناطق المتضررة من التصحر وتدهور الأراضي في إطار البرنامجين الوطنيين للتجارة الأحيائية في هذين البلدين. كما تشارك الآلية العالمية في الفريق العامل المخصص للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الذي يلقي التشجيع من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والذي يعمل على تعزيز التعاون بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في مجالات التجارة والأسواق والتدابير التحفيزية وإشراك القطاع الخاص.

٩٢- وفي شراكة مع برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية، تدعم الآلية العالمية أنشطة في الأردن وبوركينا فاسو والجمهورية العربية السورية وغانا ومالي وهندوراس الغاية منها تحديد الأوضاع التي تقوم المجتمعات المحلية في ظلها بإعادة استثمار أرباحها التجارية في الأنشطة المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي. وسيسترد هذه المعارف عند اتخاذ القرارات ووضع السياسات، وستشجع على وضع آليات لتحفيز زيادة استثمار المجتمعات المحلية في الأنشطة المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الآلية العالمية مع شبكة الأصماغ الطبيعية في أفريقيا من أجل إيجاد السبل التي قد يعزز بها قطاع الصمغ العربي تعبئة الموارد اللازمة لتمويل الأنشطة المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي عن طريق وضع خريطة موارد ودراسات لأصحاب المصالح في إثيوبيا وأوغندا وبوركينا فاسو ومالي.

٥- إشراك القطاع الخاص

٩٣- يهدف برنامج إشراك القطاع الخاص التابع للآلية العالمية إلى زيادة تدفقات التمويل من أجل تنفيذ الاتفاقية عن طريق إشراك القطاع الخاص الوطني والمتعدد الجنسيات الناشط محلياً في البلدان المتضررة.

٩٤- وأقامت الآلية العالمية شراكة بين القطاعين العام والخاص في جنوب أفريقيا أدت إلى توقيع اتفاق بين حكومة جنوب أفريقيا وفرع شركة شل في جنوب أفريقيا بقيمة ٧٠ مليون دولار تقريباً لتمويل مبادرات في إطار برنامج العمل الوطني. وفي كينيا، أدت عملية مشابهة إلى تكوين الصندوق الاستثماري لمكافحة التصحر، الذي سيموله القطاع الخاص.

٩٥- وبعد إنجاز عمل تحليلي سابق شاركت فيه ٤٥ شركة (٢٣ منها في كينيا و٢٢ في جنوب أفريقيا)، قدمت الآلية العالمية النصح والإرشاد في وضع استراتيجيات لتعبئة الموارد في البلدين في سياق وعي الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية. كما يسرت الآلية العالمية إقامة شراكة بين حكومة كينيا ودوائر الأعمال التجارية في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ من أجل إنشاء صندوق استثماري لمكافحة التصحر. وتعمل الآلية العالمية حالياً مع الحكومتين على تنفيذ الاستراتيجيات.

٦- مشاركة المجتمع المدني

٩٦- يعمل برنامج الآلية العالمية الخاص بالمجتمع المدني على إشراك منظمات المجتمع المدني من أجل تقوية مشاركتها، كجهات مناصرة ومُعينة على تقديم الخدمات، في وضع وتنفيذ استراتيجيات التمويل الوطنية وأطر عمل الاستثمار المتعلقة بأنشطة الإدارة المستدامة للأراضي. ويتطلب هذا الأمر إجراء عمليات تقييم وتحليل وبناء قدرات ووضع منهجيات وأدوات وزيادة الوعي من أجل زيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني في تنفيذ أحكام الاتفاقية. ويُيسر البرنامج إجراء مشاورات لتحديد المسائل والعمليات والمداخل الرئيسية لتمكين منظمات المجتمع المدني من الانخراط مع الحكومات والمؤسسات والاطلاع على تجاربها ومعارفها وتعبئة الموارد اللازمة لتمويل أنشطة الإدارة المستدامة للأراضي.

٩٧- وفي هذا الصدد، تتعاون الآلية العالمية مع منظمات أعضاء في الشبكة الأوروبية لبحوث التصحر في سياق شبكة الأراضي الجافة (دراينت)، وهو مشروع تموله اللجنة الأوروبية وهدفه النهوض بشبكات المجتمع المدني الوطنية في ٢٢ بلداً وبناء قدراتها على معالجة قضايا التصحر في عمليات وضع السياسات على الصعيدين الوطني والدولي.

٩٨- وعلاوة على ذلك، تكفل الآلية العالمية منظمات رئيسية، كالشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر والجفاف والصندوق العالمي لحماية الطبيعة والمنظمة الدولية لحفظ الطبيعة. كما شاركت الآلية العالمية في تمويل منتدى حول التصحر والمجتمع المدني نُظم أثناء السنة الدولية للصحارى والتصحر، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في مونبلييه بفرنسا. وركز المنتدى على تنسيق العمل بين منظمات المجتمع المدني والحكومات قصد وضع قضايا اتفاقية مكافحة التصحر في مقدمة الأولويات السياسية وتشجيع التنمية الاقتصادية في الأراضي الجافة.

ثانياً - الدروس المستخلصة

٩٩- لقد برهنت تجربة الآلية العالمية على أن إدماج قضايا التصحر في صميم السياسات وبناء الشراكات، وهما عمليتان لا غنى عنهما رغم استغراقهما وقتاً طويلاً، تشكّلان وسيلتين فعالتين لتعبئة الموارد المالية من أجل وضع الاتفاقية موضع التنفيذ بواسطة الآلية الحالية لتمويل التنمية، خاصة في إطار استراتيجيات الحد من الفقر. وتبني البلدان لهاتين العمليتين واضطلاعهما بدور الريادة فيهما أمران لا غنى عنهما لتحقيق النجاح.

١٠٠- إن حشد قدر كبير من التمويل لأجل تنفيذ الاتفاقية يتطلب من الحكومات والشركاء في التنمية وغيرهم من الجهات الرئيسية ذات المصالح جهوداً متضافرة ومنسقة؛ فالآلية العالمية تؤدي دوراً محفزاً حاسماً في هذا الصدد. وتتسارع وتيرة تحقيق النتائج إذا ساندت العملية على الصعيد القطري وكالة رائدة (أو مناصرة) عن طريق القيام بأعمال مكملة داخل إطار الدعم الشريك للآلية العالمية في البلد المعني.

١٠١- وتهميئ استراتيجيات التمويل الوطنية إطاراً شاملاً يمكن البلدان من تحديد مصادر التمويل وسبل الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ الأولويات الوطنية المتفق عليها على الأجل المتوسط ضمن خطة عمل منظمة.

١٠٢- ولتعبئة الموارد عن طريق العمليات الإقليمية أو دون الإقليمية التي تبني إطاراً مشتركاً للعمل فوائده شتى: فيمكن الحصول على تمويل من مصادر إقليمية أو دون إقليمية لم يسبق أن طرقت من قبل؛ تتقلص تكاليف الصفقات بين البلد والهيئة المانحة؛ يزداد التعاون على المستوى دون الإقليمي وتبادل المعارف؛ والفوائد التي تعود على المانحين جذابة، لأن هذه العمليات تيسر التنسيق والتوافق داخل دائرة أوسع، في سياق تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

١٠٣- وثمة إمكانية متزايدة لحشد مزيد من التمويل من أجل تنفيذ أحكام الاتفاقية عن طريق مصادر تمويل غير تقليدية باعتماد أساليب مبتكرة. وتتيح هذه المصادر فرصاً جديدة لحشد الموارد؛ غير أن إشراكها على نحو شامل سيتطلب من الحكومات الدخول في شراكات مركزة مع فعاليات لم يسبق لها الاشتراك في تنفيذ أحكام الاتفاقية. لذلك فإن النجاح سيتوقف إلى حد كبير على إثبات الفائدة والثقة والمساءلة على نحو متبادل.

١٠٤- إن إشراك الجهات ذات المصلحة في الاتفاقية في أنشطة التواصل والاستفادة من مشاركتهم ومعارفهم كأساس لتطوير المنتجات والخدمات سيسهل تنفيذ الاتفاقية. فضلاً عن ذلك فمن الجوهرى صياغة بلاغات بسيطة وواضحة وشديدة التركيز تنسجم مع استراتيجية العمل المؤسساتي وتلبي احتياجات البيئة التي تعمل فيها الآلية العالمية وتصل إلى الفئات المستهدفة من قبلها.

ثالثاً - تعزيز الفعالية المؤسساتية للآلية العالمية من أجل تنفيذ الاستراتيجية العشرية

ألف - تحقيق الانسجام بين الآلية العالمية والاستراتيجية المقترحة لفترة العشر سنوات

١٠٥- إن التطور الحالي الذي يشهده تنفيذ الاتفاقية قد أتاح للآلية العالمية فرصة تقييم تجاربها والشروع في حوار مع الفئات التي تستهدفها بشأن السبل الجديدة الكفيلة بتحسين كيفية هوضها بالمهام المسندة إليها. وفي هذا الشأن، فإن الخطة الاستراتيجية العشرية وإطار العمل لتعزيز تنفيذ أحكام الاتفاقية (الاستراتيجية العشرية) قد مكنت الآلية العالمية من دراسة دورها وفعاليتها المؤسساتية في المساهمة في تحقيق أهداف الاستراتيجية. ويتضمن الفرع التالي تقييماً موجزاً لمدى فعالية الآلية العالمية في تطبيق برنامج العمل المعروض في مشروع الاستراتيجية. ومع ذلك فإن الآلية العالمية، بوصفها كياناً مرناً، هي في وضع جيد يؤهلها لتعزيز توجهها استناداً إلى الإرشاد الاستراتيجي الذي تتلقاه من مؤتمر الأطراف في دورته الثامنة.

١٠٦- ويؤكد استعراض سياسات الآلية العالمية وطرائق عملها وأنشطتها أن الابتكار كان على الدوام من ميزاتنا. فالاستراتيجيات والمناهج العملية لتعبئة الموارد التي كانت الآلية العالمية رأس الحربة في اتباعها قد أثبتت فعاليتها على نحو ما

يُستدل من الأمثلة الواردة في الفروع السابقة. وقد وضعت الآلية العالمية في عام ١٩٩٩ منهجاً لإدراج خطط العمل الوطنية في صميم أطر التنمية الوطنية الأوسع نطاقاً وفي صميم ورقات استراتيجية الحد من الفقر، وأيضاً في صميم أطر برمجة المانحين كوسيلة من وسائل حشد التمويل.

١٠٧- وفي عام ٢٠٠٥، عززت الآلية العالمية المنهج من خلال التركيز على وضع أطر استثمار شاملة في صميم استراتيجيات التمويل الوطنية من أجل تنشيط تدفقات مدعومة بالتمويل المتعدد المصادر لفائدة أنشطة الإدارة المستدامة للأراضي. وقد لقي هذا النهج قبولاً واسعاً لدى الفئات التي تستهدفها الاتفاقية باعتراف مؤتمر الأطراف وبدليل تزايد عدد الطلبات على خدماته التي تلقتها الآلية العالمية من البلدان الأطراف المتضررة.

باء - ما يجب القيام به لزيادة التمويل

١٠٨- إن برنامج العمل الوارد في الاستراتيجية المقترحة لفترة العشر سنوات يؤيد النهج المتبع حالياً في الآلية العالمية، ولكنه يستدعي أيضاً بعض التحسينات حتى يكون تطبيقه أدق. وتركز كل من الاستراتيجية الموحدة والنهج المعزز، على نحو ما أقره مؤتمر الأطراف السابع، على التدخلات على المستوى القطري وعلى تيسير إبرام اتفاقات بين المانحين والبلدان لتمويل أنشطة الإدارة المستدامة للأراضي.

١٠٩- وقد وضعت الآلية العالمية، في الوقت الراهن، برامج استراتيجية بناء على الموارد المتاحة لها حالياً للمساعدة على توسيع نطاق قاعدة التمويل عن طريق تحديد مصادر التمويل التي تكون واعدة أكثر من غيرها من أجل تكميل تدفقات مساعدة التنمية الرسمية للأنشطة المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي. وقد تم انتقاء البرامج الاستراتيجية أساساً بناء على قرارات مؤتمر الأطراف السابقة التي طلبت من الآلية العالمية السعي إلى الحصول على تمويل من مصادر عدة وقنوات شتى بطرائق مبتكرة، وذلك من خلال عمليات التآزر مع غيرها من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، خاصة ما يتعلق منها بتغير المناخ والتنوع الأحيائي والوصول إلى الأسواق والتجارة والتعاون بين الجنوب والجنوب. وتدرس الآلية العالمية مصادر التمويل الأخرى التي حُددت في الاستراتيجية العشرية من أجل تقييم كيفية إدماجها في البرامج الاستراتيجية.

١١٠- ونظراً للدورين المتكاملين اللذين تقوم بهما الآلية العالمية ومرفق البيئة العالمية، فإن الآلية العالمية تجري نقاشاً مع المدير العام التنفيذي لمرفق البيئة العالمية ومع فرقة التنسيق الخاصة بكل منطقة بشأن الوسيلة التي قد تمكن الآلية العالمية من تقديم الدعم الأفضل للبلدان الأطراف المتضررة عن طريق تحسين أثر تمويل الأنشطة المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي وتدفعه بشكل عام من خلال إقامة تعاون استراتيجي مع مرفق البيئة العالمية. وفي هذا الشأن، تعمل الآلية العالمية بشكل وثيق مع أمانة البيئة العالمية ومرفقها ومع وكالاته المنفذة والتنفيذية، لا سيما الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، على وضع استراتيجية لتحقيق أهداف الاستراتيجية العشرية.

جيم - علاقات الشراكة

١١١- ستسعى الآلية العالمية، مستفيدة في ذلك من النجاح الذي حققته في العمل مع أعضاء بعينهم في لجنة التيسير، إلى إشراك هذه اللجنة برمتها بأسلوب عملي في دعم منصات الشراكة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية من أجل زيادة تمويل الأنشطة. وستطلب الآلية العالمية من الأعضاء الثلاثة المؤسسين في لجنة التيسير - وهم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - أداء دور قيادي في هذا المسعى. وطبعاً سيتوقف النجاح على إسناد دور واضح للجنة التيسير في تحقيق أهداف الاستراتيجية العشرية.

دال - التعاون بين الآلية العالمية وأمانة الاتفاقية

١١٢ - بالإضافة إلى تعاون الآلية العالمية مع أمانة الاتفاقية في سياق لجنة التيسير، ستقوم الآلية العالمية بأنشطتها المشتركة مع الأمانة على نحو سيسهل توفير الخدمات بشكل سلس من أجل تحقيق أهداف الاستراتيجية العشرية. وتعد الآلية العالمية آمالاً كبيرة على تعاونها مع الأمانة في السير قدماً بتنفيذ أحكام الاتفاقية.

هاء - الإدارة الساعية إلى إحراز نتائج

١١٣ - استشرافاً للتوجه الرامي إلى إحراز نتائج، المتوخى في الاستراتيجية العشرية، شرعت الآلية العالمية في ممارسة رائدة بغرض إرساء نهج إدارة ونظام وضع ميزانية يعتمدان على إحراز نتائج. والنظام الداخلي في الآلية العالمية أداة إدارية فعالة لزيادة الكفاءة والشفافية التنظيميتين. وتشتمل الدورات التخطيطية للآلية العالمية على خطة عمل لفترة ست سنوات تبدأ في عام ٢٠٠٨، فضلاً عن برنامج عمل وميزانية لفترة سنتين يتطابقان مع دورة صناعة القرار ووضع الميزانية في مؤتمر الأطراف.

١١٤ - وسلسلة النتائج التي سيحققها نظام الإدارة ووضع الميزانية القائم على النتائج الذي ستعتمده الآلية العالمية تتوافق مع الإطار المنطقي للاستراتيجية العشرية للاتفاقية. ونظام النموذج الأولي للآلية العالمية يتيح إمكانية الاستجابة بسرعة في الأخذ بتوجيهات مؤتمر الأطراف فيما يتعلق بالإبلاغ بناء على النتائج.

رابعاً - خلاصة

١١٥ - ستساعد استراتيجية الاتفاقية لفترة العشر سنوات على دفع جميع ذوي المصالح في اتجاه إحراز تقدم في عملية التنفيذ، وتؤكد الحاجة إلى إيجاد بيئة تمكينية لوضع السياسات. كما ترمي إلى استكشاف مصادر تمويل جديدة من أجل توسيع نطاق التمويل اللازم لمواجهة التحديات المتعلقة بتدهور الأراضي والتصحر. وهو ما يتجلى في الأهداف الاستراتيجية والعملية وفي برنامج عمل كل هيئة من الهيئات الفرعية المتصلة بالاتفاقية.

١١٦ - ومن أجل إيصال التمويل فعلياً من المصادر التقليدية والابتكارية إلى البلد المعني وعلى المستويات المحلية، ستحتاج الآلية العالمية إلى تعهد بناء من مؤتمر الأطراف وشركائه وإلى الحصول على دعم مالي بغية تحقيق النتائج المتوخاة من الاستراتيجية العشرية.